



وزارة الاقتصاد
MINISTRY OF ECONOMY

تقرير مراجعة السياسة التجارية - جورجيا

قطاع التجارة الخارجية
ادارة سياسات التجارة الخارجية

2016

الفترة التي يغطيها التقرير

تعمل وزارة الاقتصاد ضمن أهدافها ومهامها وأنشطتها العديدة على تحسين وعي القطاعين العام والخاص بأنظمة التجارة والاستثمار لدى الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك من خلال رصد وتحليل ما يرد في تقارير ودراسات البلدان الصادرة عن منظمة التجارة العالمية ، وفي مصادر المعلومات المعتمدة الأخرى .

وفي هذا السياق، فإن إدارة سياسات التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد استهلت سلسلة من التقارير المختصرة بشأن مراجعات السياسة التجارية للشركاء التجاريين التي تصدرها منظمة التجارة العالمية باعتبارها من أهم مصادر المعلومات المتعلقة بقواعد وقيود التجارة والاستثمار لأية دولة عضو في المنظمة، ومن ثم فإن هذا التقرير يركز على تقرير مراجعة السياسة التجارية الصادر عن منظمة التجارة العالمية عن عام 2015م.

وتتضمن هذه التقارير تحليلات عميقة بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى الدول المقصودة من حيث بيئتها الاقتصادية، وما تطبقه من نظم لسياسة تجارتها الخارجية، وأيضاً السياسات والممارسات التجارية النافذة لديها والمؤثرة على الصادرات والواردات والإنتاج والاستثمار والخصخصة، هذا فضلاً عن التحليل المفصل للسياسات المطبقة لكافة القطاعات الاقتصادية للدولة كل على حدة.

تطورات القطاعات الاقتصادية لجورجيا:

أوضح التقرير ان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي ارتفع من -3.7٪ في عام 2009 إلى متوسط وقدره 5.8٪ خلال الاعوام 2010-2013 و الناتج المحلي الإجمالي للفرد وصل إلى 3681 \$ في عام 2014، على الرغم من النمو الكلي في جورجيا لكن لم يؤثر ايجابا على مستوى البطالة والفقير.

وذكر التقرير ان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تباطأ إلى 3.3٪ في عام 2013 مقارنة بعام 2012 حيث كان 6.4٪ وهذا يعكس بطيء النمو العالمي وضعف الطلب المحلي و التغييرات السياسية التي دفعت المستثمرين لمزيد من الحذر، على الرغم من أن النمو في عام 2014 تعافى ليصل إلى 4.8٪.

وأفاد التقرير أن الصادرات من السلع والخدمات أقل من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الفترة قيد الاستعراض والعجز في الميزان التجاري للبضائع يصل إلى 23٪ من الناتج المحلي الإجمالي و هذا تحدي كبير للحكومة للحد من الخلل في الميزان التجاري. وقد تم تكيف العجز بنسبة نمو الواردات بسبب الطلب المحلي المتزايد و الاستثمارات الاجنبية الواردة والإرتفاع النسبي في أسعار الطاقة والسلع الأساسية. ولم يتغير الهيكل السلعي للصادرات فهو معتمد على الموارد مثل الزراعة والسبائك الحديدية، وخامات النحاس والمعادن و التي تمثل أكثر من 40٪ من الصادرات السلعية.

وأفاد التقرير أنه في أوائل عام 2015 تعرض اقتصاد جورجيا إلى مجموعة من الصدمات الخارجية الهامة وهي الأزمة بين روسيا وأوكرانيا، وتفاقم الركود في الاتحاد الروسي مما اثر على تخفيض قيمة العملة و في النصف الأول من 2015 صادرات انخفضت صادرات جورجيا إلى أقل بنسبة 25٪ مما كانت عليه في الفترة المماثلة من العام السابق.

وأورد التقرير بأن رابطة الدول المستقلة (CIS) تعتبر من الشركاء التجاريين الرئيسيين و كانت حصتها من الصادرات الجورجية قد ارتفعت من 37٪ إلى 51٪ خلال فترة استعراض التقرير وشكلت الصادرات الجورجية في عام 2014 إلى أن أذربيجان (19٪) و أرمينيا (10٪) و الاتحاد الروسي (10٪) و تركيا (8.4٪). مع انفتاح السوق الروسية الكبيرة في منتصف عام 2013، وارتفاع الصادرات إلى الاتحاد الروسي ولا سيما من النبيذ الجورجي والمياه المعدنية وبعض السلع الزراعية.

التجارة الثنائية والاتفاقيات الثنائية

و يبين التقرير أن جورجيا عضو في منظمة التجارة العالمية و تنفذ الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات و اتفاقية الشراكة الاخرى مع الاتحاد الاوروبي و مستمرة في تطبيق سياسة تحرير التجارة و تسهيل إجراءات التصدير والاستيراد و تبسيط اللوائح و حظر التجارب النووية و تقوية العلاقات مع الشركاء التجاريين من خلال اتفاقيات تفضيلية لبعض الدول .

وأورد التقرير ان في عام 2014، وقعت جورجيا اتفاقية الشراكة AA مع الاتحاد الأوروبي و وقعت ايضا اتفاقية DCFTA و تهدف الاتفاقيات إلى التكامل و تعزيز التنسيق عن كئيب مع الاتحاد الأوروبي و ازالة الحواجز الجمركية بين الطرفين و تحرير تجارة الخدمات.

وذكر التقرير أن جورجيا عضوا في منظمة التجارة العالمية منذ عام 2000 وهي مراقباً في اتفاقية المشتريات الحكومية ومن المقرر أن تبدأ مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية في سبتمبر 2015. وجورجيا والصين يستكملون دراسة الجدوى المشتركة على اتفاقية التجارة الحرة المحتملة بينهما، ووقعت أيضا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون لمبادرة طريق الحرير.

العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة:

وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة يذكر التقرير أن حجم التجارة الثنائية غير النفطية بين جورجيا ودولة الإمارات العربية المتحدة ما يزال محدوداً حيث يبلغ حوالي 183.2 مليون دولار خلال عام 2014 ، ومن ثم فإن البلدين يعملان على تعزيز علاقتهما الاقتصادية ومصالحهما المشتركة. مشيراً إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تصدر إلى جورجيا بوليمرات الايثيلين بأشكالها الأولية، بولي اسيتال وبولي اثيرات وراتجات ابوكسيديية بأشكالها الاولية، واجهزة الهاتف. وتستورد منها الذهب بأشكال مختلفة خام او نصف مشغولة او بشكل مسحوق ، والتي شيرت، و القمصان القصيرة بأكمام او بدونها، و لحوم فصييلة الضأن او الماعز الطازجة او المبردة او المجمدة .

الاستثمار الاجنبي المباشر:

ابرز التقرير أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو عنصر حاسم بالنسبة للاقتصاد الجورجي و مصدرا هاما للتمويل و وصل إلى 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. وتشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال و العائدات المعاد استثمارها، التي ارتفعت إلى 1.8 مليار في عام 2014 بنمو وصل إلى 87% مقارنة مع 2013، و هذه الزيادة تعود لزيادة الاستثمار في الصناعات التحويلية والنقل والاتصالات.

واورد التقرير أنه تمت خصخصة معظم الشركات المملوكة للدولة وهي: السكك الحديدية الجورجية والنفط والغاز الجورجي ومحطة للطاقة الكهرومائية. وخلال عام 2012 وضعت 100% من أصول الشركات إلى صندوق الشراكة وهو صندوق تديره الدولة لتسهيل الاستثمار الأجنبي في مشاريع جديدة توفر التمويل المشترك.

معالم بارزة

اوضح التقرير أن وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة في جورجيا هي السلطة التنفيذية المسؤولة عن سياسة الدولة في مجال التجارة و إدارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية المعنية وصياغة سياسة التجارة الخارجية. وكجزء من مهامها اليومية، التعاون بثيق العلاقات مع العديد من الهيئات

ذات الصلة بالتجارة التابعة للدولة وتتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك القطاع الخاص و تنفيذ الإدارة تقديم الإخطارات لمنظمة التجارة العالمية.

وأورد التقرير أن حكومة جورجيا اعتمدت تعديلات جديدة على قانون المنافسة في مارس 2014 لمكافحة الاحتكار و تطوير الإطار المؤسسي لتعزيز التجارة الحرة والمنافسة و أصدرت الحكومة أيضا مرسوما لإعداد وكالة المنافسة التي تشرف على معظم القطاعات الاقتصادية باستثناء الطاقة والاتصالات.

وأفاد التقرير ان حكومة جورجيا تطور تشريعات الملكية الفكرية وفقا للمعايير الإقليمية والدولية و تركز على تطوير أداة البراءات، و المراكز الوطنية للملكية الفكرية، وتبذل جهودا لرفع مستوى الوعي العام بحقوق الملكية الفكرية و تحسين الإنفاذ.

و ذكر التقرير أن احدى القطاعات الواعدة للنمو الاقتصادي هو السياحة و هذا الأمر الذي يجعل من تطوير قطاع السياحة على اولويات استراتيجية الدولة و التي ستخلق أيضا فرص العمل ذات الصلة و تجذب الاستثمارات الخارجية.